نظام الارتباط في السور المدنية من القرآن الكريم (الإسناد من منظور وظيفي)

The Link system in the civil surahs of the Holy Quran (attribution from afunctional perspective)

ط.د/عبدالمالك العايب

الأستاذ الدكتور/ العزوزي حرزولي

قسم اللغة والأدب العربي -جامعة الشهيد حمَّه لخضر-الوادي(الجزائر)

البريد الإلكتروني:

abdemaleklaib26@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2021/04/01 تاريخ القبول: 2021/05/20 تاريخ النشر: 2021/09/15

الملخص:

يعالج هذا البحث قضية الإسناد في القرءان الكريم، من وجهة نظر وظيفية تداولية بغية الوصول إلى دراسة نحوية تُعنى بالتركيب والتحليل ودلالات الجمل من خلال مقاماتها ووظائفها، وقد جذب البحث أنظار النحاة وتوقف عند أعمال البلاغيين والمفسرين وانتفع بقدر كبير بالأنظار اللسانية الحديثة، وبخاصة الاتجاه الوظيفي، والتداولي في اللغة، وانتهى الأمر إلى أن مباحث النحو تحقق فهم البنية التركيبية ودلالتها، وبمباحث البلاغة وبعض أبواب التفسير تتحدد أهداف التعبير والتواصل، وبهما يُوقَف على الدلالة، والتراكيب وأسرارها.

الكلمات المفتاحية: الوظيفية، الارتباط، الإسناد، التواصل، التراكيب النحوية، الوظائف التداولية، الوظيفة النحوية، المحمول، الحد.

Abstract

This study discusses the attribution issue in the Holy Quran, from a functional point of vew . in order to achive the objective of study concerns with structure analysis and the sentence semantic according to thier context of situation. The research attracted

المنارة للاستشارات

ww

the words the grammarians points of view and commentators works, utilized from the modern linguistics specially the functional grammar and its pragmatic view.

In the end, the grammar studies achieved an understanding of the syntactic structure and its implication, the rhetoric subjects and interpretation define the objects of expressions and communication, and both of them express the semantic of structures and its secrets.

-توطئة:

يعد البحث في الصلات القائمة بين الخطاب في جانبيه اللفظي و المعنوي من أهم الجوانب التي يمكن للدارس تتبعها في ضوء المنهج الوظيفي، وفي هذه الصفحات يمكن أن نقف على تلك الوشائج القائمة بين نظام اللغة في تراكيبها وبين ما تؤديه من معانٍ وأغراضٍ تتعلق برسالة المتكلم وفهم المتلقي، هذا الأخير الذي يختلف في تقبله للخطاب تصديًقا أو تكذيبا، إنكارا أو تردّدا؛ مما يجعل من صاحب الرسالة متوخّياً الحالات العامة لتلقي خطابه، وهو ما يمكن رصده وفق المنهج الوظيفي الذي نتمثّله طريًقا سديدا لتفسير النصوص وفهمها من خلال ربطها – في منهجها – بين الأشكال اللغوية وبين وظائفها، معتمدة في ذلك على المعنى وما يكتنف الجملة العربية من مناسبات قول ومقتضيات، وهي بذلك تربط بين السياقين : الإبلاغي واللفظي، مع مراعاة العلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب.

ومهما اختلفت أشكال التحليل التي تستهدف الخطاب اللغوي إلّا أنّ البحث عن دلالات ذلك الخطاب تبقى الغاية المقصودة من كلّ عملية تحليل، ليصبح ذلك الإختلاف إثراء في المنهج الذي يبحث في دلالة الخطاب، ومن هذا الباب تأتي هذه المحاولة لتقديم قراءة حول دلالات الارتباط في القرآن الكريم، وأخصّ هنا السور المدنية، التي تُعدُّ النموذج الأمثل الذي يتمّ فيه التجاوب مع الخطاب القرآني من طرف أهل الايمان والحق. والقرآن الكريم ذلك النص المعجز بلغته وأسلوبه وألفاظه وبنيته حيث تتجاوز اللغة وظيفتها التواصلية وتتبأر حول نفسها في وظيفة جمالية، يُعدّ الأرضية السانحة للإجابة على الإشكالات النحوية واللغوية المختلفة، ومن تلك الإشكالات التي نطرحها العنوان الآتي:

- ما طبيعة الكفاءة التي يُقدمها الارتباط في عملية التواصل اللغوي؟

ومن ذلك جاءت فكرة العنوان « **نظام الارتباط في السور المدنية من القرآن الكريم (الإسناد من منظور وظيفي).**

أولا: الارتباط بين الفهم والاصطلاح:

المنارة للاستشارات

ترتبط عناصر التركيب بقرائن معنوية أو علاقات سياقية تقوم بتحديد الوظائف التركيبية لها، لا يتعداها المتلقي إلى غيرها من العلاقات في فهم المقصود، بل يتّصل أول ما يتّصل بالدلالة المعنوية التي «تمحّص المدلول وتصرفه إلى المراد منه مع منع غيره من الدخول فيه»1. وهي عبارة عن علامات منطوقة أو مكتوبة يتوصّل المتلقي بواسطتها إلى تحديد المبنى تحديداً أوّلياً يعتمد على السمع أو البصر من دون اللجوء إلى قرائن مقالية. وهي مسألة أولية يتمّ التّعرف فيها على الصورة الحضورية للنص.

ثم تتواصل عملية إدراك المعنى من خلال الاتصال بالقرائن المقالية المتاحة سواء أكانت معنوية أم لفظية. وتأتي الصعوبة في هذا المجال؛ إذ المبنى الواحد يصلح لأكثر من معنى (تعدُّد المعنى الوظيفي)، يقول "تمام حسان":« فإذا كان الوصول إلى تحديد المبنى من العلامة يتمّ بحضور المعهود، وكان استحضار المعنى من المبنى لا يتمّ إلا باستخدام القرائن فلا شكّ أن العملية الثانية أصعب من الأولى»2.

وما علاقة الإسناد إلا واحدة من بين القرائن التي يتمّ بها تحديد المعنى كونها القرينة الأصل التي ترتكز عليها التراكيب النحوية المختلفة؛ إذ يمكن الكشف عن الوظائف التي تؤديها لتحقيق الكفاءة الوظيفية أثناء عملية التواصل بإبراز العلاقة الرابطة بين طرفي الإسناد، وهي العلاقة بين المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل أو نائبه والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله أو بعض الخوالف بضمائرها. ولكن قد تكون غير كافية فنلجأ إلى مباني التقسيم أو إلى مباني التصريف أو العلامة الإعرابية أو الرتبة أو المطابقة أو غير ذلك مما يعتبر قرائن لفظية3. وذلك مما يسمى بظاهرة تضافر القرائن، وهي ظاهرة هامة جدا في إيضاح المعنى .

وتثمر هذه العملية (عملية الإدراك) مفهوما آخرا أشار إليه "عبد القاهر الجرجاني" من خلال نظرية النظم، وهو (مفهوم الارتباط) حين قال: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك...وأن اللفظ تبعٌ للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتّب معانيها في النّفس»4. فالارتباط إذن في الكلم هو صورة عن ترتيب المعاني في النّفس، والعمل على صوغها وربط وحداتها وفق قوانين النحو5. وهذا الارتباط تكون فيه الكلمة الواحدة تنتظم وترابط وتتآلف مع لبنات أخرى لتشكل وحدة متماسكة متراصة، بين عناصرها تجاوب، تؤدي معنى دلالياً وتكون وحدة حيوية متكاملة للدلالة على المرامي المقصودة6.

ثانيا-الإسناد:

المنارة للاستشارات

أ-مفهومه لغة: إذا بحثنا عن المعنى اللغوي للإسناد وجدناه مصدراً للفعل الرباعي (أسندَ)، ويُقال: أسند إلى الشيء كذا أي جعله معتمداً عليه. وأسند الحديث معناه عزاه إلى قائله ونسبه إليه، وهو إضافة الشيء إلى الشيء7.

ب-مفهومه في اصطلاح النحويين: هو ضمُّ كلمة أو ما يجري مجراها 8إلى أخرى، بحيث يُفيد الحكم، وهو نقطة الارتكاز بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه9.

وهو ارتفاع نسبة تامة بين كلمتين لوجود علاقة تبيّن تعلّق إحداهما بالأخرى. والنسبة عرّفها الجرجاني: هي إيقاع التعليق بين الشيئين. أي بين اللفظين المكونين للتركيب الاسنادي، كنسبة الخبر إلى المبتدأ ونسبة الفعل إلى مرفوعه؛ لأن التعليق قد يكون بين اسم واسم أو فعل واسم، وقد يكون الإسناد الخبري بين وحدتين اسناديتين، وذلك بضمّ إحداهما إلى الأخرى. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِۖ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًاۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ**»10. حيث أنّ كلا من المسند والمسند إليه هو وحدة اسنادية، انطلاقا من أن التركيب الاسنادي الذي تبنى عليه الجملة ليس مطلق التركيب، وانما تركيب الكلمة مع اختها إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على السبيل التي بها يُحسنُ موقع الخبر11.

وترتبط الوظائف الدلالية بمفهوم الإسناد في النحو الوظيفي تحت ما يسمى بالبنية الحملية، وهي بنية تشتمل على مسند ومسند إليه، أو مسند ترد بالنسبة إليه عدة مسانيد. يسمى الطرف الأول (المسند) بالمحمول، والموضوعات المسندة إليه بالحدود. وهذه البنية الحملية يدل المحمول فيها على واقعة، والوقائع كما يصنّفها "أحمد المتوكل" أربعة أصناف:

1-أعمـــال: مثل قوله تعالى: ﴿ **الرَّحْمَٰنُ ﴿1﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿2﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿3﴾**12

2-أحـــداث: مثل قوله تعالى:﴿ **إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا**﴾13

3-أوضـــاع: مثل قوله تعالى:﴿**مُتَّكِئِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ**﴾14

4-حـالات: مثل قوله تعالى:﴿**لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾15

هذه الوقائع تمثّل حصرا لمختلف الأدوار التي يمكن أن يقوم بها المحمول، فإما أن يدل على (عمل أو حدث أو وضع أو حالة)، وهي وظائف دلالية تحدّد نوع الكفاءة المنوطة بكلّ ارتباط، إذ

المنارة للاستشارات
ww

هذا التقسيم لأنواع الوقائع هو وارد بالنسبة لنوع الحدّ الذي تُسند إليه الواقعة، فـ«يفرض المحمول قيود انتقاء بالنسبة لمحلات الحدود التي تساوقه في نفس الحمل»16

فالوظائف الدلالية بالنسبة للارتباطات الإسنادية إذن، هي الأدوار التي يأخذها كل محل من محلات الموضوعات بالنسبة للواقعة التي يدل عليها المحمول، أو هي العلاقات القائمة بين الحدود والمحمول أو بين بعضها البعض، وهذا النوع من العلاقات يشتمل على الوظائف الآتية؛ (المنفذ، المتقبل، المستقبل، الأداة، المكان، الزمان، الحال)، وتستند إلى الإطار الحملي حيث يُحدَّد الموضوعُ دلاليا، ومن ثَمّ يأخذ وظيفته الدلالية..

والوظائف الدلالية عليها اعتماد الكلام، وهي أمّ القرائن النحوية جميعا وأكثرهم أهمية17. يقول "تمام حسان": «والعلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي»18، لذلك يلجأ إليها المتكلم في الصياغة لمجرد الإتلاف بين المعنيين وفق تداعي المعاني في العقل البشري19.

وتنطلق هذه الوظائف من بنى دلالية يشير فيها المحمول الذي يمكن أن تنتمي مقولته الصرفية إلى الفعل أو الاسم أو الصفة أو الظرف إلى الواقعة؛ أي شيء يمكن أن يقال عنه أنه حدث أو واقعة في عالم من العوالم يمكن أن يدرك حسياً، كما يمكن أن يُؤطر زماناً ومكاناً، والحدود التي اقتضتها محمولاته تدل على المشاركين في الواقعة، حيث يسهم كل حدٍّ فيها بدور معيّن، يشار إليه في النظرية الوظيفية على أنه وظيفة دلالية. ويعتقد "أحمد المتوكل" وغيره من الباحثين أنّ حدود المحمول في الجملة تحمل أدوارا دلالية مهمتها التأشير إلى نوع مساهمة الذوات التي تحيل عليها هذه الحدود في الواقعة الإسنادية، وتنطلق هذه الفرضية من مسلمة نحوية تظهر أن البنى التركيبية في اللغة العربية تتكون من جملة إسنادية تنقسم إلى مسند ومسند إليه، أو من مسند ترد بالنسبة إليه عدّة مسانيد.

اقترح "سيمون ديك" من وجهة نظر الأكثر أهمية أو مركزية للعنصر الوارد في البنية الحملية سلميّة الأدوار الدلالية، مرتبة كالآتي20:

منفّذ > متقبّل> مستقبل> مستفيد > أداة > مكان > زمان

والملاحظ على ترتيب هذه الوظائف الدلالية على هذا النحو، أنها قد جاءت وفق ترتيب يوافق قوة تمركزها وحضورها الدائم بالنسبة للمحمول، والتي يُعدّ **المنفّذ** ثم **المتقبّل** أقواها تمركزا وحضورا، ثم تليهما وظيفتي **المستقبل والمستفيد** ثم الحدود اللاحقة: **الأداة والمكان والزمان** (أداة الواقعة وظرفي الزمان والمكان). وقد أسقط "أحمد المتوكل" هذه السلمية على اللغة العربية بما يوافق نمطيتها آخذا بعين الإعتبار اللواحق الإنجازية على أساس أنها دون حدود الحمل ككل

المنارة للاستشارات

(موضوعات ولواحق) من حيث الأهمية بالنظر إلى الواقعة النواة، ممّا يجعل سلمية الوظائف الدلالية موسّعة أكثر على الشكل الآتي21:

{منفذ > مستقبل > } متقبل >{ مستفيد > أداة }> {مكان > زمان}>

هذه الصورة النموذجية للقالب الوظيفي الذي يحتوي على وظيفيتين تركيبيتين (الفاعل والمفعول)، يقوم الحدّ الدلالي فيها بالتحكم في طبيعة الإسناد بحسب الأولوية، كما أن القالب الوظيفي يرى الأسبقية للوظيفة الدلالية (المستقبل) على الوظيفة الدلالية (المتقبل)، حيث ذهب إلى أنه قد أثبتت مجموعة من الدراسات أن ثمة اتجاها عاما في اللغات الطبيعية، يقضي بأسبقية الدال على (إنسان) في أخذ وظيفة المفعول على غيره. قال تعالى: ﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾ 22. يقول "بن كثير" في تفسيره:« أي، سنظهر لهم دلالاتنا وحججنا على كون القرءان حقاً منزّلاً من عند الله –عز وجل- على رسوله-ﷺ-بدلائل خارجية»23.

هذه **الدلائل** هي **الآيات** الموجودات في الكون من سماوات و أراضين و أقاليم، وفي الإنسان وما فيه من المواد والأخلاط والهيئات العجيبة. سيراها الإنسان الموفّق من الله للاعتبار بها. فـ**"السين"** في الفعل "**سنريهم**" للاستقبال، و"**نريهم**" فعل مضارع، والرؤية هنا بصرية، لذلك عدّيت إلى مفعولين أولهما الإنسان "**الهاء**"والثاني "**ءاياتنا**" . تقتضي بأسبقية الدال على (إنسان) في أخذ وظيفة المفعول على غيره. واقتضت أيضاً هذه البنية الحملية للآية عنصرين مشاركين في الواقعة هما **المنفّذ** ويُعتبر المنظور الأول بالنسبة للواقعة، ثم **المستقبل** الذي يُعتبر المنظور الثاني بالنسبة إليها، ولهذا اقترح "أحمد المتوكل" صوغ هذه الأسبقية في شكل السلمية الآتية:

إنسان> غير إنسان

مفعول: + +

وتوضّح هذه السلمية أن الأولوية في اتخاذ وظيفة المفعول تكون للإنسان أولاً؛ لأنه يشكّل المنظور الثاني للواقعة، وبالتالي فوظيفة المستقبل قبل المتقبّل، وبناء على إعادة صياغة "أحمد المتوكّل" للسلمية التي قدّمها "سيمون ديك"، كان قد حدّد الوظائف الدلالية للمحمول، إلى جانب رصده لأهم الوظائف الدلالية للحدود (الحدود موضوعات والحدود لواحق)، التي يمكن أن تكون مساوقة له في اللغة العربية على الشكل الآتي:

أ-الوظائف الدلالية للمحمول(الواقعة):

المنارة للاستشارات
ww

يدل محمول البنية الحملية في نحو اللغة العربية على واقعة، والوقائع تتميّز دلالياً -بحسب الأثر المسندة إليه- إلى أربعة أنواع:

-**الأثر الأول: (عمل):** يكون فيه المحمول مسنداً إلى "منفّذ". مثل :**كتب زيد** الدرس.

-**الأثر الثاني: (حدث):** يكون فيه المحمول مسنداً إلى "قوة". مثل: **أسقط زيد** الكأس.

-**الأثر الثالث: (وضع):** يكون فيه المحمول مسنداً إلى "متموضع". مثل: **جلس زيد**.

-**الأثر الرابع: (حالة):** يكون فيه المحمول مسنداً إلى "حائل". مثل: **مرض زيد.**

ويتبنى أحمد المتوكل الفرضية القائلة بأن المحمولات الأصلية هي المحمولات المصوغة على الأوزان الأربعة الآتية: (**أفْعَلَ**) و(**فَاعَلَ**)و(**افْتَعَلَ**) و(**تَفَاعَلَ**).

ويكن ما أسماه النحاة العرب القدامى "بالجامد" إلى هذا الصنف من المحمولات. وتعتبر هذه المحمولات الأصلية مصادر إشتقاق كلها بالنسبة للمحمولات الأخرى سواء المحمولات الفعلية أم غيرها.

كما ذهب "أحمد المتوكل" إلى التمييز داخل الاشتقاق بين نوعين اثنين

أ-1* الاشتقاق المباشر:

وهي المحمولات المصوغة على وزن « **أَفعَل** » ووزن « **فَاعَل**» ووزن « **افْتعل**» مشتقة بطريقة مباشرة من المحمولات الأصلية الآنفة الذكر ، مثل :

- (**أَفْعَلَ**) بزيادة الهمزة مثل : أَنْعَمَ.

- (**فَاعَلَ**) بزيادة الألف، مثل: قَاتَل.

- (**افْتَعَلَ**) وهو مزيد بحرفين، وداخل في هذا الباب بزيادة الهمزة والتاء مثل: ارْتَقَبَ.

ف. أنعم : مشتق من نَعِمَ

و. قاتل : شتق من قَتَل } اشتقاق مباشر

و. ارتقب مشتق من رَقُب أو رَقِب

المنارة للاستشارات

وتخضع هذه الاشتقاقات في النحو الوظيفي إلى استعمال الأغلب والأهم الداخل ضمن المعطيات الصرفية التي ما يفتأ النحو يستخدمها على أبواب مختلفة، هي في جملتها عناصر تحليلة مكونة لنظام الارتباط في اللغة العربية، قال تعالى: « وكأين من نبي قَاتَل معه ....» ، فلفظ (قَاتَل) على وزن (فَاعَلَ) ، وهي صيغة مشهورة للدلالة على المشاركة، قال سيبويه: « أعلم أنك إذا قلت فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت قاتلته »24 وهذا يعني اشتراك طرفي المفاعلة في معنى الفاعلية والمفعولية وقد تخرج هذه الصيغة لمعانٍ أخرى مثل التكثير (ضاعفت العمل)، فقوله تعالى « نبيٍ » فالتنوين أيضا للتكثير، أي كثير من الأنبياء، قال "ابن كثير" « ومعه ربيون» أي جماعات وعلماء كثير.25

ومما يدعم دلالة المشاركة الإسناد المحدد للمكانية والحالية، حيث أن (معه) ضرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(ربيون) مبتدأ مؤخر، والجملة الاسمية نصب على الحالية.

فهذا الاشتقاق اشتقاق مباشر من (قَتَلَ)، وجاءت بعض القراءات بلفظ (قُتِلَ) وهو الوزن الأصلي للمحمولات المتبنات في الفرضية الأولى، جاء على صيغة البناء للمجهول لنفي الوهن والضعف عمن بقي من الربيين ممن لم يقتل.26

أ-2* الاشتقاق غير المباشر:

وهي المحمولات غير المصوغة على وزن (تَفَاعَل) و(تَفَعَّلَ)، فهي مشتقة بطريقة مباشرة من المحمولات المصوغة على وزن (فَاعل) ووزن (فَعَّلَ). وبطريقة غير مباشرة من المحمولات (فَعَلَ) و(فَعِلَ).

-(فَعَل): يعدّ هذا البناء من الأبنية التي شكّلت صرحا خصبا لدى اللغويين والصرفيين ولكثرة معانيه لم يختص بدلالة معينة، وكذلك لخفته وشيوع استعماله، يقول "ابن الحاجب":« اعلم أنّ باب(فَعَل) لخفته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها؛ لأنّ اللفظ إذا خفّ كثر استعماله واتسع التصرف فيه27»، ويقول الطيب البكوش عن هذا البناء:«و(فعَل) أكثر الأفعال عددا؛ لأنّه الفعل الحقيقي الذي يدل غالبا على العمل والحركة؛ إذ يعطي ثلاث صيغ في المضارع هي:[فعَل/ يفعَل]،[فعَل/يفعُل]،[فعَل/يفعِل]»28.

-ومن دلالته يكون للغلبة مثل: قَهَرَ .

- ومن دلالته يكون للجمع مثل: حَشَر.

المنارة للاستشارات

-ومن دلالته يكون للإعطاء والمنع مثل: مَنَح.

-ومن دلالته يكون للاستقرار مثل: سكَن.

-ومن دلالته يكون للتفريغ مثل: فَصَل- قَطَع.

-ومن دلالته يكون للتحول مثل: رَحَل – وعلى السير .

-ومن دلالته يكون للإيذاء مثل: لَسَع.

-ومن دلالته يكون للتصويت مثل: صَرَخ.

«وهذا التنوع الحركي في تلك الأبواب يقوم أساسا على المصوّتات الثلاثة(ف ع ل)، وحركة العين في المضارع، ويعتمد علم الصرف اعتمادا كبيرا على هذه الأبواب في تفسير الكثير من التغيرات الصوتية الأخرى مثل الإعلال والإبدال والإدغام والقلب المكاني ونقل الحركة وغيرها من التغيّرات الصوتية»29.

-**(فعِل):** اسم ذات نحو: كَتِف، ومصدر نحو: لَعِب، وصفة نحو: فَرِح.

ب-الوظائف الدلالية للحدود:

كما أشرنا في الجزء السابق أن المحمولات (تنتمي تركيبيا إلى مقولة الفعل أو مقولة الاسم أو مقولة الصفة) تدل على واقعة، وتكون الواقعة إما عملا أو حدثا او وضعا أو حالة. أما الحدود فتدل على المشاركين في الواقعة، وهي اثنان30:

1-حدود موضوعات: إذا كانت تدلّ على ذوات تُسهمُ في تعريف الواقعة نفسها، كالذات المنفّذة والذات المتقبّلة والذات المستقبلة.

2-وحدود لواحق: إذا كانت تدلّ على مجرّد الظروف المحيطة بالواقعة، كأن تدل على مكانها أو زمانها أو علّتها أو هدفها.

لذلك قدّم أحمد المتوكّل تصوّرا آخرا مبنيا وفق نظرية تمركز الحدين (المستقبل والمتقبل) وأهمية الأول على الثاني بالنسبة للمحمول، مضيفاً إليهما أهم الوظائف الدلالية التي تتوفّر عليها

المنارة للاستشارات
ww

مكونات الجملة في اللغة العربية، والتي قد ترد مساوقة لحدود البنية الحملية، ممّا يُسهّل رصد الكفاءة الوظيفية للأدوار الاسنادية. والسلّمية الآتية توضّح ذلك31:

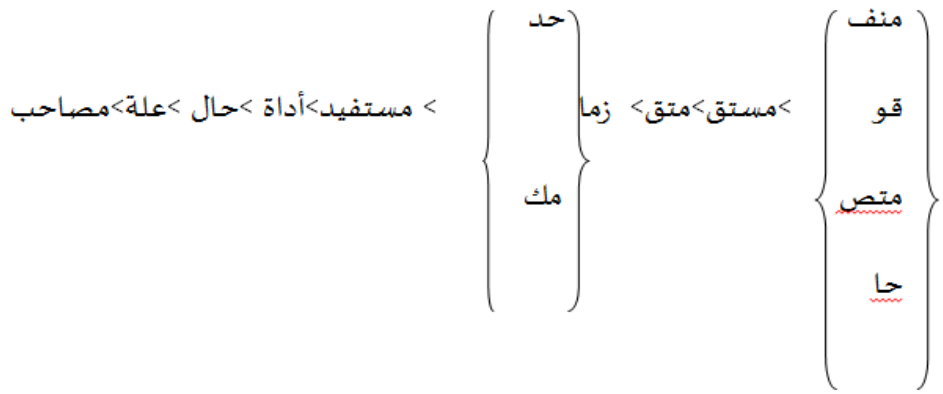

تُمثل هذه الوظائف التي ترصدها السلّمية، أهم الوظائف التي تقوم بها الحدود بالنسبة للواقعة التي تعتبر محمول البنية الحملية، حيث يرد كلّ حدّ له وظيفة دلالية تلعب دوراً في بناء الواقعة.

فالحدّ الحامل للوظيفة الدلالية (المنفذ أو القوة أو المتموضع أو الحائل)، يدلّ على صاحب الواقعة، وهو أولى بالنسبة للحدّ الحامل للوظيفة الدلالية (المستقبل)، وهو يدلّ على مستقبِل الواقعة، وأما الحدّ الحامل للوظيفة الدلالية (المتقبّل) يدلّ على متقبّل الواقعة، والحدّ الحامل للوظيفة الدلالية (الحدث) يدلّ إما على توكيد الواقعة أو هيئة الواقعة أو تحديد عدد مرات الواقعة، مثل:

-قوله تعالى:﴿ **وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾32.

فقوله (تكليماً): مصدر للتوكيد، أُسند إلى الفعل كلّم، فالتكليم تعلُّق لصفة الكلام بالمخاطب على جعل الكلام صفة مستقلّة، أو تعلّق العلم بإيصال المعلوم إلى المخاطب، أو تعلّق الإرادة بإبلاغ المراد إلى المخاطب33.

المنارة للاستشارات
ww

والتوكيد بالمصدر يرجع إلى توكيد النسبة وتحقيقها، مثل: قد وإنّ، ومعنى أنه يؤكد، أي يُحقق حصول الفعل المؤكَّد على ما هو عليه من المعنى قبل التوكيد.

-وقوله تعالى:﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾34.

فانتصب المصدر ﴿تَطْهِيرًا﴾ على المفعول المطلق، الموضّح لحدود الواقعة؛ فنجد فيها حدّ موضوعات وحدّ لواحق نمثّلها بالرسم الآتي:

المنارة للاستشارات

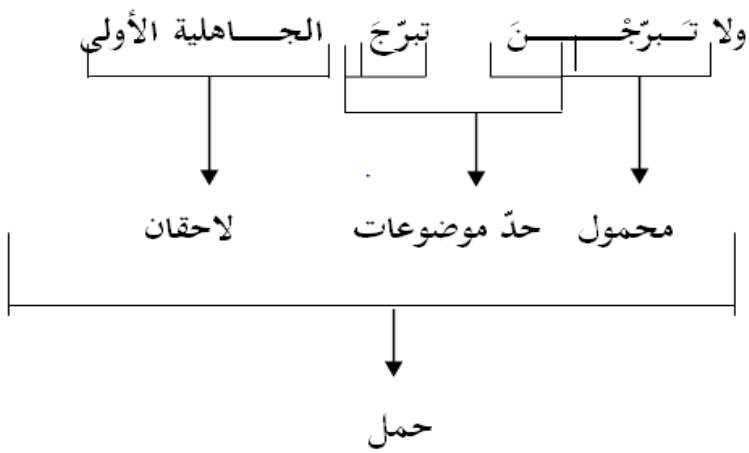

في هذه الآية يدلّ المحمول الفعل ﴿ **وَلا تَبَرَّجْنَ** ﴾على واقعة معيّنة، وهي التبرّج ويعني إظهار المرأة محاسن ذاتها وثيابها وحُليّها بمرأى الرجال. ولكنه جاء على صيغة النهي من جهة الاستعلاء لله تبارك وتعالى، فهو خطاب موجّه إلى ذات متقبّلة و(هنّ) نساء النبي صلى الله عليه وسلّم أو غيرهن من نساء المسلمين، فهو حدّ موضّح بالوصف والهيئة، و﴿**تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى** ﴾ أُريد به التنفير من التّبرّج، وجاء مصدراً مضافاً لـ ﴿**الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى** ﴾ فيكون مبيّناً لنوع فعله.

-وقوله تعالى:﴿ **وَحُمِلَتِ الأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً** ﴾35.

فالحدُّ الحامل للوظيفة الدلالية في هذه الآية (الحدث) يدلّ على تحديد عدد مرات الواقعة. والمحمول ﴿ **وَحُمِلَتِ**﴾بنيّ للمجهول؛ لأنّ الغرض متعلّق ببيان المفعول لا الفاعل، والحدُّ المنفّذ للحدث إما ملائكة أو ما أودعه الله من أسباب تلك الأفعال، والكل بإذن الله وقدرته36.

والمصدر المنصوب (دكّةً) منعوت بـ(واحدةً)، وهي بهذا العدد تظهر عظمة الخالق، وتقرّب المعنى إلى الأفهام لزيادة الموعظة، كما ذكر ذلك في آيات أخرى.

فالحدود وظيفتها الإحالة على ذوات في العالم المعني بالأمر، ويكون المحال عليه إما عاماً أو خاصاً، إما مجموعة من الذوات أو ذاتاً واحدة. ويكون في كلتا الحالتين، إما مُعيّناً أو غير معيّنٍ. والرسم الآتي يُوضّح ذلك37.

المنارة للاستشارات
ww

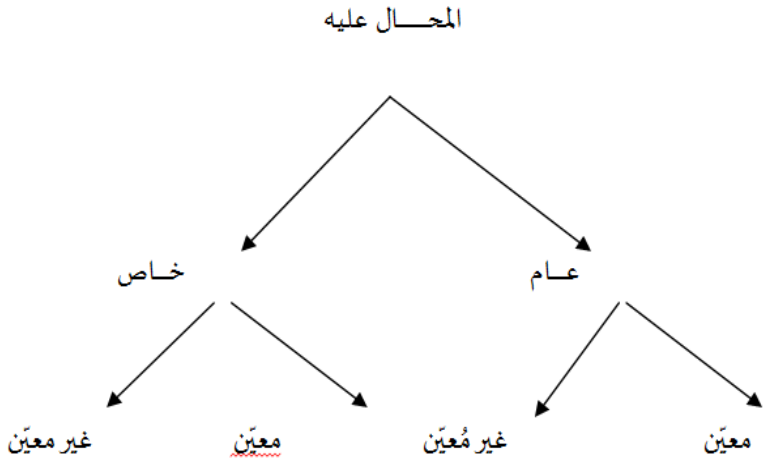

اعتمادا على هذا المخطط نقدّم أمثلة توضيحية للأنماط الأربعة من الذوات المحال عليها:

أ-1-قال تعالى:﴿ **مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾38، المحال عليه (أسرى)عام غير معيّن.

أ-2-قال تعالى:﴿ **قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ** ﴾39، المحال عليه (الفواحش)عام معيّن.

ب-**1**-قال تعالى:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَلاَ تَيَمَّمُواْ الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ** ﴾40، المحال عليه (طيبات) خاص غير معيّن.

ب-**2**-قال تعالى:﴿**وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّواْ اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ**﴾41، المحال عليه (الذين يدعون من دون الله) خاص معيّن.

المنارة للاستشارات
ww

فهذه الأسماء المُحدّدة والتي هي محال عليها، أضفينا عليها صفات معيّنة (عام معيّن وعام غير مُعيّن/ خاص معيّن وخاص غير معيّن)، وهي بهذا التقسيم إذا قارناها بخصائص الأسماء في اللغة العربية لاحظنا أنّ تحقق الإفادة يتوجب البحث في مجموع الكفاءات التي تستوجب توفرها في هذه الأسماء المحال عليها كتضافر المقتضى المعجمي مع المقتضى الصّرفي وغيرها من العوامل كموقع الكلمة وسوابق ولواحق واردة خلال السياق كالحال أو الصفات مثلا. وأما الفاصل بينها وبين عناصر أخرى تحمل الوصف نفسه، فيعود إلى المدلول المعجمي الخاص الدّافع على عملية الوضع .

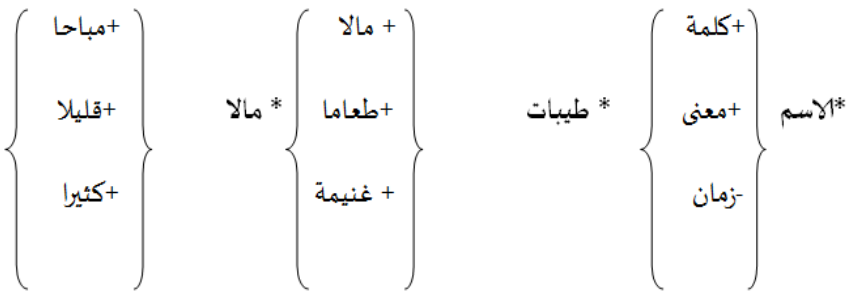

فالملاحظ من هذا التقسيم أن مدلول الثاني ليس مدلول الأول، بل هو مدلول آخر يتجاوب مع السّمات الدّلالية للأول، فلفظ (طيبات) تتشارك مع كلمات أخرى كالمال والطعام والغنيمة..الخ، فيُشتبه على متلقي الخطاب التعرّف على المحال عليه، لذا لا يمكن قراءة اللفظة بمعزل عن سياقها الإسنادي في الآية، أو سياقها العام في آيّ القرءان الكريم، فهتدي من غاب عليه الفهم الصحيح إلى ربط اللفظ بمعنى وارد في سورة أخرى، فقد فقيل: إن القرءان يُفسّر بعضه بعضاً.

واللافت للانتباه في هذا الباب، أنّ الاتجاه الوظيفي إنما يقوم على توخي المعاني النحوية، فقرينة الإسناد في التراكيب النحوية عند علماء العربية يلمحونها بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية، كما كانوا يلمحونها أيضا بين المعاني النحوية في داخل الجملة الواحدة، وهذا هو الأساس الذي به يتم الإعراب، إذ نجد لقرينة الإسناد اعتبارا في عملية الإعراب طبقا لما تسمح

المنارة للاستشارات
ww

به نمطية اللغة، ولتوضيح ذلك نضرب مثلا قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ**﴾ 42، حين نعرب "ما" مفعولا به للفعل "أنفقتم"، وهي متقدّمة عليه واقعة في أول الكلام، وبالنظر في دلالتها من الخطاب العام نجدها تأخذ الدور نفسه؛ إذ تكون «تذييلا للكلام السابق للأمر بالإنفاق وصفاته المقبولة، والتحذير من المثبطات عنه»43. لأنها واقعة مما ألزم الله عباده من الإنفاق والصدقة في قوله السابق: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَلاَ تَيَمَّمُواْ الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ**﴾ 44. والخلاصة هنا، أن مراعاة الأمر والمأمورية هي الاعتبار الذي تمّ إعراب المفعول طبقا له، بعد إدراك ما بينه وبين مسنده من علاقة، وهو اعتبار من قبيل قرينة الإسناد.

-نتائج البحث:

- من المبادئ المنهجية المعتمدة في النحو الوظيفي فيما يتعلّق بمسألة ارتباط البنية الدلالية (البنية الحملية) والبنية التركيبية الصرفية (البنية المكونيّة) افتراض بنية ثالثة تصل البنية الأولى بالبنية الثانية، وهي ما يُسمى بالبنية الوظيفية، ولنقل البنية الحملية إلى بنية وظيفية تجرى مجموعتان اثنتان من القواعد: قواعد إسناد الوظائف وقواعد تحديد مخصص الحمل.
- يتميّز النحو العربي على غيره من الأنحاء لاستجابته لمبدأ الوظيفة؛ أي قدرته على رصد الظواهر اللغوية وتفسيرها في إطار الارتباط القائم بين البنية والوظيفة.
- ثمة أنواع ثلاثة من الوظائف: الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية، فأما الوظائف الدلالية فيُمثّل لها في الإطار الحملي ذاته، باعتبارها تحدّد الأدوار التي يقوم بها المشاركون في الواقعة الدال عليها المحمول.
- توجد في كلّ لغة –على غرار اللغة العربية- مجموعة من المحمولات البسيطة دلاليا لا تستلزم أن تعرّف كباقي المحمولات ذات المعنى المركّب بواسطة محمولات أخرى، حيث تُعرّف كل مفردة بمفردة أخرى تعرّف بدورها بمفردة أخرى إلى ما لا نهاية.

المنارة للاستشارات
ww

- تتنوع المحولات بين الأصلية منها والتي تأتي على الأوزان الأربعة (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعُلَ) و(فَعْلَلَ)، والمشتقة منها التي تشتق من هذه الأوزان الأصلية.
- يكمن دور المحمول باعتباره دالا على واقعه مسندة إلى ا لحدود المساوقة له في بيان نوع الواقعة (عمل، حدث، حالة، وضع).
- يتمثل دور الحدود المساوقة للمحمول الدال على الواقعة في تحديد الأدوار الدلالية للحدود المسندة إليها هذه الواقعة.
- تعتبر الحدود الموضوعات أكثر الحدود المركزية بالنسبة للواقعة، كونها تلعب الأدوار الدلالية التي تساهم في بنائها.
- يلجأ النحو الوظيفي إلى إعادة وصف قواعد اللغة العربية وفق مفاهيم نظرية حديثة، تضيف إلى قواعد اللغة العربية وصفا دلاليا وتداوليا، وهو ما سمح له أن يضمّ إلى جانب قواعده التركيبية وصفاً لوظائف وحداته الدلالية والتداولية، حتى يتّصف بالشمولية في وصف الظواهر التركيبية للغة العربية.

قائمة المصادروالمراجع:

-القرءان الكريم برواية حفص عن عاصم.

1- أحمد المتوكل:

- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، ط1 ، الدار البيضاء1986 .
- من البنية الحملية إلى البنية المكونية(الوظيفة المفعول في اللغة العربية).
- الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1993.

2-اسماعيل بن كثير، تفسير القرءان العظيم، تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرون، ط1، مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر، الجيزة-مصر، 2000م، المجلد الثاني عشر.

3- بلقاسم دفة، بنية الجملة الطلبية في السور المدنية، رسالة دكتوراه دولة، جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة، 2000م.

المنارة للاستشارات
ww

4- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص182. وينظر:محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الغريب، القاهرة 2001م.
5- رابح بومعزة، الحد الدقيق للجملة، مقال في مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن.
6- الرّضي الإستراباذي محمّد بن الحسين، شرح شافية ابن الحاجب، تح مجموعة من الأساتذة: محمّد نور الحسن، محمّد الزفزاف، محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (د/ط)، 1402ه/1982م.
7- الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1995م.
8- الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات، تقديم: صالح القرمادي، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م.
9- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تص:محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية-بيروت، ط2 1331ه.
10- لزهر كرشو، أنسجة الارتباط وآليات الربط في تركيب الحديث النبوي الشريف، مقال بمجلة علوم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات جامعة الوادي، العدد السابع، جانفي2015م.
11- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، قصر الكتاب، الجزائر(د.ت).
12- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ط)، 1984م.
13- مسعود بن عبد الله التفتازاني ، شرح تلخيص المفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د-ت..
14- مصطفى النحاس، عين المضارع بين الصيغة والدلالة، ،" اللسان العربي" دورية متخصصة نصف سنوية تصدر عن مكتب:تنسيق التعريب، العدد30، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1988م.
15- مفيدة بنوناس، نظام الارتباط في سورة آل عمران، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2005م.

المنارة للاستشارات
ww

التهميش:

1:محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، قصر الكتاب، الجزائر(د.ت)، ص186.

2 : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء-المغرب، ط1994م، ص191.

3 : ينظر: تمام حسان، المرجع نفسه، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ط)، 1984م، ص 192.

4 : عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تص:محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية-بيروت، ط2 1331هـ، ص44.

5 : ينظر: لزهر كرشو، أنسجة الارتباط وآليات الربط في تركيب الحديث النبوي الشريف، مقال بمجلة علوم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات جامعة الوادي، العدد السابع، جانفي2015م، ص38.

6 : ينظر: بلقاسم دفة، بنية الجملة الطلبية في السور المدنية، رسالة دكتوراه دولة، جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة، 2000م، ص4-5.

7 : ينظر: مفيدة بنوناس، نظام الارتباط في سورة آل عمران، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2005م، ص3.

8 : الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1995م، ص23.

* : ويُقصد بما يجري مجراها: التركيب الاسنادي الذي يقوم مقام الكلمة (الوحدة الاسنادية).

9 : التفتازاني مسعود بن عبدالله سعد الدين، شرح تلخيص المفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د-ت، ص30.

10 : سورة الأعراف، الآية58.

11 : ينظر: رابح بومعزة، الحد الدقيق للجملة، مقال في مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، ص3.

12 : سورة الرحمان، الآية1-2-3.

13 : سورة الزلزلة، الآية2.

14 : سورة الرحمان، الآية54.

15 : سورة الحديد، الآية23.

المنارة للاستشارات
ww

16 : أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، ط1 ، الدار البيضاء 1986، ص

17 : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص182. وينظر:محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الغريب، القاهرة 2001م، ص111.

18 : تمام حسان، المرجع نفسه، ص191.

19 : مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص152-162.

20 : أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص35.

21 :أحمد المتوكل

22 : سورة فصّلت، الآية:53.

23 : اسماعيل بن كثير، تفسير القرءان العظيم، تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرون، ط1، مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر، الجيزة-مصر، 2000م، المجلد الثاني عشر، ص250.

24: سيبويه ، الكتاب، ص50.

25 : اسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، مج3، ص205

26 : المصدر نفسه، ص204

27: الإستراباذي الرّضي محمّد بن الحسين، شرح شافية ابن الحاجب، تح مجموعة من الأساتذة: محمّد نور الحسن، محمّد الزفزاف، محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (د/ط)، 1402هـ/1982م.،ج1، ص70.

28 : الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات، تقديم: صالح القرمادي، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م.، ص86-87.

29 : مصطفى النحاس، عين المضارع بين الصيغة والدلالة، "اللسان العربي" دورية متخصصة نصف سنوية تصدر عن مكتب:تنسيق التعريب، العدد30، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1988م، ص13.

*تتمثل الزيادة لغرض لفظي في الإلحاق، والمدّ وأكثره في الأسماء، وقد تكون الزيادة في أصل الوضع.ينظر: المنصف في التصريف، ابن جني،ص161/141.

30 : أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1993، ص32.

31 :ينظر: أحمد المتوكّل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية(الوظيفة المفعول في اللغة العربية)، ص24.

32 :سورة النساء، الآية164.

المنارة للاستشارات

33 : محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج6، ص38.

34: سورة الأحزاب، الآية33.

35: سورة الحاقة، الآية14.

36 : محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، مجلد 29، ص125.

37 : ينظر: أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنية(مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ، الرباط1993م، ص33.

38 : سورة الأنفال، الآية67.

39 : سورة الأعراف، الآية33.

40: سورة البقرة، الآية267.

41: سورة الأنعام، الآية108.

42 : سورة البقرة، الآية270.

43 : محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج3، ص65.

44 : سورة البقرة، الآية267.

المنارة للاستشارات